وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجيلالي بونعامة –خميس مليانة-

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم علوم مالية ومحاسبة

الموضوع:

# النظام المحاسبي المالي لشركات التأمين الجزائرية

## دراسة حالة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي خميس مليانة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في تخصص محاسبة و تدقيق

*- اعداد الطالبين :

*- بسكري مريم

*- بونوة حسيبة

*- اشراف الاستاذ:

*- توهامي ابراهيم

السنة الجامعية : 2021 /2022

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجيلالي بونعامة –خميس مليانة-

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم علوم مالية ومحاسبة

الموضوع:

# النظام المحاسبي المالي لشركات التأمين الجزائرية

## دراسة حالة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي خميس مليانة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في تخصص محاسبة و تدقيق

*- اعداد الطالبين :

*- بسكري مريم

*- بونوة حسيبة

*- اشراف الاستاذ:

*- توهامي ابراهيم

السنة الجامعية : 2021 /2022

# * إهـداء *

إلى من نزلت فيهما الآية الكريمة بعد بسم الله الرحمن الرحيم:

" و وصينا الإنسان بوالديه، حملته أمه وهنا على وهن، وفصاله في عامين، أن أشكر لي ولوالديك إلي المصير.".

إلى من كان الدليل المنير، إلى من أعطى ولم يطلب، إلى من تمنى لي أكثر مما تمنى لنفسه

إلى من تمنى وصولي إلى هنا، إلى أغلى الناس: والدي العزيز

إلى ضياء قلبي وسر أخلاقي، إلى البسمة الدائمة، إلى من كانت سندا وعونا وطاقة

و حنان أمي الغالية.

إلى جميع أفراد أسرتي وكل عمال المكتبة المركزية والملحقة بجامعة خميس مليانة

وكل من يعمل في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بخميس مليانة، الى

الذين كانوا دافعا لي لمواصلة المشوار الدراسي وتحفيزي على النجاح

إلى من وسعهم قلبي ولم يسعهم قلمي.

* انظر إلى من دونك في الدنيا تسترح

* وانظر إلى من فوقك في العلم تجتهد *

بسكري مريم

بونوة حسيبة

# * كلمة شكر *

نشكر الله تعالى الذي منحنا القوة وأعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف توهامي ابراهيم

على دعمه و تشجيعه لإتمام هذا العمل.

أتقدم بجزيل الشكر للأساتذة على دعمهم و تشجيعهم طيلة

مسار الدراسي و كذلك لإتمام هذا العمل.

دون أن ننسى كل الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة

لقبولهم مناقشة هذا العمل،

و تقويمه و تصحيحه.

إلى كل من قدم لنا يد المساعدة

من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل.

**الملخص:**

تهدف هذه الدراسة الى معرفة النظام المحاسبي المالي في شركات التامين الجزائرية ، وتم اختيار الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بخميس مليانة كدراسة حالة حيث اعتمدنا في دراستنا على أداتين هما المقابلة الشخصية ودراسة مختلف الوثائق الخاصة بالصندوق ومن اجل الوصول الى أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي في الجانب النظري بغرض تحديد مختلف المفاهيم المرتبطة بموضوعنا ،والمنهج التجريبي في الدراسة النظرية.

**الكلمات المفتاحية :**

التأمين ، شركات التأمين ، النظام المحاسبي المالي .

**Summary**

This study aims to know the financial accounting system in Algerian insurance companies, and the Regional Fund for Agricultural Cooperation in Khemis Miliana was chosen as a case study. In order to define the various concepts related to our subject, and the experimental method in theoretical stud.

**key words :**

Insurance, insurance companies, financial accounting system.

# الفهرس

## *- الفهرس -*


| | |
|---|---|
| كلمة شكر | |
| إهداء | |
| الفهرس | |
| قائمة الاشكال | |
| الملخص | |
| مقدمة | أ-ث |
| **الفصل الأول الاطار النظري للنظام المحاسبي المالي لشركات التأمين.** | |
| تمهيد | 06 |
| **المبحث الأول: مفاهيم أساسية للتأمين** | **07** |
| المطلب الأول: نشأة التأمين | 08-07 |
| المطلب الثاني : تعريف التأمين | 09-08 |
| المطلب الثالث: أنواع التأمين وأهميته | 13-10 |
| **المبحث الثاني :شركات التأمين .** | **14** |
| المطلب الاول: مفهوم شركات التأمين | 14 |
| المطلب الثاني: خصائص نشاط شركات التأمين . | 16-15 |
| المطلب الثالث : وظائف شركات التأمين. | 18-17 |
| **المبحث الثالث : ماهية النظام المحاسبي لشركات التامين** | **19** |
| المطلب الاول: مفهوم النظام المحاسبي لشركات التأمين . | 20-19 |
| المطلب الثاني: خصائص النظام المحاسبي لشركات التأمين . | 21-20 |
| المطلب الثالث: عناصر النظام المحاسبي لشركات التأمين. | 26-21 |
| خلاصة الفصل | 27 |
| **الفصل الثاني: الاطار التطبيقي للنظام المحاسبي المالي لشركات التأمين.** | |
| تمهيد | 29 |

| | |
|---|---|
| **المبحث الاول: الإطار العام للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي .** | **30** |
| **المطلب الأول : لمحة تاريخية عن تطور الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.** | **31-30** |
| **المطلب الثاني: تعريف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي ومهامه.** | **32-31** |
| **المطلب الثالث :دراسة الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.** | **34-32** |
| **المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية للحوادث.** | **35** |
| **المطلب الأول: التصريح بالحوادث.** | **36-35** |
| **المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية للارتفاع و الانخفاض في الإنتاج "الحوادث".** | **37** |
| **المطلب الثالث: التسجيل المحاسبي للحوادث.** | **39-38** |
| **المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية للمخصصات الفنية.** | **40** |
| **المطلب الأول: مخصصات الشيكات غير المدفوعة.** | **41-40** |
| **المطلب الثاني: مخصصات الديون المشكوك فيها.** | **43-41** |
| **المطلب الثالث: المخصصات الحسابية.** | **45-44** |
| **خلاصة الفصل** | **46** |
| **الخاتمة** | **49-48** |
| **قائمة المراجع** | **54-51** |

**قائمة الأشكال :**


| الرقم | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي | 34 |

# مقدمة

## التوطئة:

يتعرض الانسان في حياته اليومية الى أخطار ان تحققت تسببت في خسائر نفسية أو مادية او كلامهما معا ولدرء هذه المخاطر التي تصيبه ظهرت فكرة التأمين وازدهرت بتطوره ،كونها تهدف الى الاحتياط والحذر من حوادث المستقبل وتفادي الخسائر المتوقعة ،والتي يصعب على الانسان التصدي لها أو أن يحدد مقدارها أو جسامتها والنتائج المترتبة عنها.

ولما صعب مي المجتمعات الحديثة أن يجتمع الافراد بعدد كاف لمجابهة المخاطر ظهرت شركات التأمين لتقوم بحمايتهم، من خلال رد الخسائر ودفع التعويضات والمحافظة على الافراد وممتلكاتهم، فاصبح للعمل التأميني هدف اقتصادي وذلك عن طريق تعبئة مدخرات الأفراد والشركات، وتوظيف هذه الأموال في شتى المجالات.

ونظرا لتطور الخدمات التأمينية انعكس أثر النشاط التأميني الذي تقوم به شركات التأمين على الحسابات التي يتم من خلالها تسجيل وتبويب عملياتها، كما ان طبيعة نشاطها يحدد شكل وعدد الدفاتر المستخدمة، كذلك نجد أن تعدد أنواع العمليات التأمينية يعكس اثره على عدد ونوعية الحسابات الختامية التي يتم اعدادها في آخر الفترة المالية ،حيث يتم اعداد حسابات ختامية لبيان نتيجة أعمال كل فرع من فروع التأمين.

الا ان المحاسبة في شركات التأمين تختلف عن غيرها من الانشطة الاقتصادية الأخرى في درجة تأثرها بطبيعة عمليات التأمينية التي تزاولها هذه الشركات، ومدى ارتباطها بالقوانين والأنظمة التي تصدرها الدولة للإشراف والرقابة على قطاع التأمين.

من خلال ما سبق ذكره من أهمية لموضوع البحث وحتى نتمكن من تحقيق هدف الدراسة نطرح إشكالية البحث التالية:

**– ما واقعية تطبيق النظام المحاسبي المالي على شركات التأمين ؟**

*بناءا على السؤال الرئيسي يمكن طرح جملة من التساؤلات نوردها فيما يلي:

1) ما المقصود بالتأمين؟ وفيما تتمثل أهميته؟
2) فيما تتمثل وظائف شركات التأمين؟
3) فيما تتمثل خصائص النظام المحاسبي في شركات التأمين؟

***- فرضيّات البحث:**

- التأمين أحد الركائز الأساسية التي تبنى عليها السياسة الاقتصادية التنموية في أي دولة، وذلك راجع إلى توفير موارد مالية معتبرة لفائدة المشاريع المنتجة و تسهيل الائتمان و الحد من التضخم.
- من ضمن الوظائف التي تقوم بها شركات التأمين، منح الائتمان لعملائها إما مباشرة من خلال منح قروض لحملة وثائق التأمين كوسيلة ضمان للوفاء، أو بضمان الرهون العقارية أو بضمانات أخرى.
- من بين خصائص النظام المحاسبي في شركات التأمين نجد ضرورة ملائمة النظام المصمم لطبيعة، ظروف، وحجم عمليات شركة التأمين.

***- مبررات اختيار الموضوع :**

تم اختيار هذا البحث لعدة أسباب منها:

- الاهتمام الشخصي بموضوع محاسبة شركات التامين
- أهمية الصناعة التأمينية في الاقتصاد الوطني باعتبارها قطاع مهم و حساس، إضافة إلى كونها وسيلة لتعبئة الادخار.
- انتشار و تعدد شركات التأمين العمومية و الخاصة، و تطور نتائجها خاصة في السنوات الأخيرة.
- تلاءم الموضوع مع التخصص المتبع خاصة أن شركات التأمين تعد من أبرز مكونات النظام المالي مما، يدعونا للتساؤل و الرغبة في معرفة شكل المحاسبة التي تعالج عمليات شركات التأمين و تحدد نتائجها و تظهر مكونات حساباتها.

***- أهمية البحث :**

للتأمين أهمية في التنمية الاقتصادية، ويكمن ذلك في دوره الدي يظهر من خلال توفيره للضمانات اللازمة لتحقيق خطط هذه الأخيرة من جهة، و تجميعه حصيلة معتبرة من الموارد المالية تستفيد منها المشاريع المنتجة من جهة أخرى، و لذلك تظهر أهمية الموضوع في الدور الذي يلعبه التأمين في الحياة الاقتصادية الجزائرية.

كذلك ترجع أهمية البحث إلى التحولات التي تشهدها مؤسساتنا نحو اقتصاد السوق كالتركيز على الكفاءة، الفعالية، والتوجه نحو توفير معلومات محاسبية لفئة محددة، وهم أصحاب رؤوس الأموال من خلال تطبيق أنظمة محاسبية جديدة.

***- أهداف البحث :**

تهدف الدراسة إلى الإجابة عن الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية بالإضافة إلى صحة أو خطأ الفرضيات المقدمة، واضافة على ذلك فان دراستنا تهدف الى :

- فهم طبيعة النظام المحاسبي لشركات التأمين
- –توضيح واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على شركات التأمين باعتبارها تمارس صناعة خاصة تميزها عن بقية الصناعات، فهي مطالبة بتوفير معلومات محاسبية بخصوصيات تناسب هذه الصناعة.
- جعل هده الدراسة من بين المراجع العلمية في هذا الموضوع لاسيما الدراسة الميدانية.

***- حدود الدراسة :**

هناك حدود مكانية وأخرى زمانية

- الحدود المكانية :تتعلق هذه الدراسة بالصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بخميس مليانة
- الحدود الزمانية :تمت الدراسة في الفترة الممتدة بين مارس وماي 2022

***- المنهج المتبع:**

لمعالجة الإشكالية المطروحة وتحقيق الأهداف المرجوة من الموضوع، اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، بحيث سنحاول في مرحلة معرفة ماهية التأمين وشركات التأمين ثم تبيان النظام المحاسبي في شركات التأمين.

قمنا بدراسة تطبيقية لدى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA كنموذج لهذا القطاع وكذا الاستعانة ببعض المراجع العربية.

كما اعتمدنا في هذه الدراسة على بعض آراء المتخصصين في المجال رغم صعوبة ذلك والنقص الكبير الذي يعاني منه القطاع من حيث المؤهلات.

***- هيكل البحث :**

و للإجابة على الإشكالية المطروحة و محاولة إثبات أو نفي الفرضيات قمنا بتقسيم البحث إلى جزئين، جزء نظري مكون من فصل واحد وجزء تطبيقي مكون من فصل واحد.

**الجزء النظري:**

–الفصل الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي لشركات التأمين.

بالنسبة للفصل الأول فهو مقسم لثلاثة مباحث، المبحث الأول نتكلم فيه عن المفاهيم الأساسية للتأمين، وبالنسبة للمبحث الثاني فهو مخصص لشركات التأمين، أما المبحث الثالث فنتكلم فيه عن ماهية النظام المحاسبي لشركات التامين.

**الجزء التطبيقي:**

-الفصل الثاني :دراسة تطبيقية للنظام المحاسبي المالي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحيCRMA .

نجد في هذا الفصل ثلاث مباحث اولها نتطرق فيه إلى التقديم العام للشركة من حيث نشأة الشركة ،تطورها، مهامها وهيكلها اما في البحث الثاني نتطرق فيه الى المعالجة المحاسبية للحوادث ، بالإضافة إلى المبحث الثالث والاخير نتطرق فيه الى المعالجة المحاسبية للمخصصات الفنية.

*** - صعوبات الدراسة:**

من الصعوبات التي واجهتنا خلال دراسة الموضوع ما يلي:

- صعوبة وجود موضوع الدراسة في بعض المؤسسات.
- فكرة أسرار مصالح الصندوق و الحفاظ عليه أدى إلى صعوبة الحصول على المعلومات.
- ضيق الوقت المقدم لإعداد المذكرة.

# الفصل الأول
# الاطار النظري للنظام المحاسبي المالي لشركات التأمين

**تمهيد**

أضحى للتأمين أهمية كبرى في المجتمعات البشرية حولته إلى ضرورة اجتماعية وحاجة اقتصادية في نفس الوقت، وذلك باعتباره مظلة أمان لتغطية الخسائر الناتجة عن المخاطر والحوادث التي قد تقع على الأفراد أو المؤسسات داخل المجتمع، ويعتبر أيضا إحدى وسائل الادخار والاستثمار التي شهدت نمواً كبيراً في الفترة الراهنة.

ومن جهة أخرى، فإن للتأمين أهمية نسبية كبيرة ومهمة في إنعاش حركة التنمية في الاقتصاديات الوطنية، ويتضح ذلك من خلال دوره في إعطاء الراحة والثقة للمؤسسات والمشاريع بمختلف أنواعها وأحجامها في ممارسة نشاطاتها دون تردد أو تحفظ، حيث يقوم التأمين بتوفير غطاء حماية يعمل على تحويل تأثير مختلف أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها الإنسان إلى مؤسسات مهنية مهيأة وقادرة على تحمل آثار مثل هذه المخاطر تسمى بشركات التأمين.

## المبحث الأول: مفاهيم أساسية للتأمين

يعتبر التأمين في مفهومه البسيط إعطاء الأمان من أجل مواجهة الخطر المحتمل وقوعه في المستقبل، وذلك حتى يعطي الثقة اللازمة للمستثمر من أجل اختراق عالمه المجهول وهي بيئة الاستثمار. ويعد التأمين كآلية ناجحة لمواجهة كل العراقيل الاجتماعية و الاقتصادية و حتى الأمنية منها في بعض الأحيان، وذلك من خلال ميزته الخاصة في دعم الإنسان المستثمر في حالة وقوع الضرر. ولذلك سيسارع الإنسان منذ الأزل إلى ابتكار هذه التقنية التي توفر له الظروف المناسبة للإنتاج و العمل.

### المطلب الأول: نشأة التأمين

لقد سعى الإنسان منذ العصور القديمة إلى التعاون بطريقة جماعية من أجل مساعدة كل من لم يسعفهم الحظ وكان عرضة للأخطار والمصائب ، اذ نجد اولى الجمعيات لدفع أموال النجدة لمن يستحقها عند الإغريق القدامى والرومان، كما نجد آثار وجود تنظيمات النجدة عند المصريين القدماء منذ 4500 سنة قبل الميلاد وكذلك عن اهل الحضارة ما بين النهرين او عند الرومان القدماء.[1]

والتأمين بمعناه الحديث تعود جذوره إلى العصور الوسطى في التجارة البحرية فيما كان يسمى بالمغامرة الكبيرة نظرا لان هذه التجارة كانت تكاليفها كبيرة ولم تكن مضمونة كونها كانت عرضة للقرصنة او مهددة بالغرق نتيجة للعواصف البحرية ،فكانت تمنح قروض من طرف بنوك للتجار في حالة وصول البواخر بسلام وكانت تعاد هذه الأموال إلى أصحابها بقيمة مضافة كانت تصل إلى حد 40 بالمائة من القيمة الكلية .[2]

و في حوالي 1234 قامت الكنيسة على لسان البابا غري غورا بتحديد القيمة المضافة للفوائد على أساس أنها عالية جدا وتخفضيها باعتبارها ربا بالنسبة للبنوك. و منه تم تحديد طريقة تضمن للبنوك الحصول على قروضهم بتأسيس

[1] . عبد العزيز فهمي هيكل، **مقدمة في التأمين**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 2001، ص12.

[2]. نفس المرجع السابق.ص13.

ما يسمى بالتامين البحري الذي وضعت من خلاله الركائز المعروفة بالتامين بين مختلف الأطراف: التجارة من جهة والبنوك من جهة عن طريق وضع عقود مكتوبة تضمن علاقة بين طرفي العقد.[1]

ومن الملاحظة أن العقود كانت تحطم فور وصول وانتهاء رحلة البواخر فكانت العقود الأولى سارية المفعول بداية الرحلة إلى نهايتها.

تطور التامين مع تنوع الأخطار وتعددها إذ أن أولى التأمينات البحرية ظهرت في القرن 14وأولى تأمين الأشخاص في القرن 15و16، وفي القرن 17 نجد التامين ضد الحرائق خاصة مع حريق لندن الشهير في 2سبتمبر1666 إما التأمينات ضد وقوع الحوادث فقد ظهرت في قرن 18.[2]

## المطلب الثاني: تعريف التأمين

نظرا لأهمية التأمين في حياتنا اليومية وجب علينا الاحاطة بمفهومه حيث ان اطلاق مصطلح او تسمية معينة على ظاهرة او نشاط او مؤسسة تختلف مدلولاته وتتباين مفاهيمه وتتفرع معانيه من حيث المحتوى اللغوي لهدا المصطلح او من حيث الغرض العلمي منه او من حيث الوظيفة التي يقوم بها فضلا عن السبب التاريخي لنشأته وعليه فان البحث عن تعريف التامين يدفعنا حتما في الخوض في مدلوله اللغوي ووصفه القانوني وكذا محتواه الاقتصادي وجوانبه الفنية .[3]

### 1. التعريف اللغوي:

التأمين من آمن اي اطمأن وزال خوفه وبمعنى سكنة قلبه ، ومن ذلك قوله تعالى في الآية الرابعة من سورة قريش : "..وآمنهم من خوف..".[4]

---

1 .عز الدين فلاح، **التأمين(مبادئه، أنواعه)**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة01، 2008، ص06-07.

2 .نفس المرجع ،ص7

3 .حديدي معراج، **مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري**، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1999، ص06.

4. سورة البقرة (الآية 125).

## 2. التعريف القانوني:

عرف علماء القانون التامين بتعريفات متعددة ، فالقانوني الفرنسي بلإمنويل يرى بانه دلك العقد الذي يتعهد بمقتضاه المؤمن بأن يعوض المؤمن له الخسائر الاجتماعية التي يتعرض لها هذا الاخير مقابل مبلغ من النقو يسمى قسط التامين .[1]

## 3. التعريف الاقتصادي:[2]

يهدف التأمين إلى تكوين هيئة يساهم فيها الافراد ،لتعويض الخسائر التي تلحق بعضو ينتمي اليها .فالاقتصادي الامريكي ويلبت عرف التأمين على انه مشروع اجتماعي يهدف الى تكوين رصيد بغرض مجابهة خسائر مالية غير مؤكدة ويلبت عرف التأمين على انه مشروع اجتماعي يهدف الى تكوين رصيد بغرض مجابهة خسائر مالية غير مؤكدة ويلبت عرف التأمين على انه مشروع اجتماعي يهدف الى تكوين رصيد بغرض مجابهة خسائر مالية غير مؤكدة ،والتي يمكن تحاشيها عن طريق نقل عبء الخطر من عدة اشخاص الى شخص واحد او مجموعة من الاشخاص

كما ان فريدان عرف التامين على ان الفرد الدي يشتري تأمينا ضد الحريق على منزل يمتلكه ،يفضل تحمل خسارة مالية صغيرة مؤكدة بدلا من أن يبقى متحملا خليطا من احتمال ضعيف لخسارة مالية كبيرة (منزل بأكمله) واحتمال كبير بان لا يخسر شيئا فهو يفضل حالة التأكد من حالة عدم التأكد.

## 4. التعريف الفني : [3]

يعرف التأمين فنيا بأنه عملية فنية لها هيئات منظمة مهامها جمع أكبر عدد ممكن من المخاطر المتشابهة، بحيث يتحمل المؤمن عن طريق المقاصة أعباء هذه المخاطر وفقا لقوانين الإحصاء، وبذلك يتحصل المؤمن له، أو من يعينه في حالة تحقق الخطر على تعويض من المال لكل صاحب وحدة الاشتراك بنصيب منسوب إلى ذلك الخطر

---

[1] .لمادة 619 من القانون المدني الجزائري، النص الكامل للقانون وتعديلاته إلى غاية 20 جانفي 2005.

[2] .محمد رفيق المصري، **إدارة الخطر والتأمين المنظور العلمي والعملي**، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، الطبعة01، 1998، ص309.

[3] .نفس المرجع السابق ،ص310.

## المطلب الثالث: أنواع التأمين وأهميته

### أولا: أنواع التأمين:

ان حاجة الانسان الملحة اظهرت انواع كثيرة من التامين حيث يؤدي حصرها الى قائمة طويلة يكون من الصعب استيعابها ،فتم تقسيم هده الانواع تبعا للخطر المؤمن ضده وعلى اساس الادارة العلمية ،ووفق الغرض منه وحسب الهيئة التي تقوم بدور المؤمن.

- **التقسيم تبعا للخطر المؤمن ضده:**[1]

يتضمن هذا التقسيم تأمينات الاشخاص ،تأمينات الممتلكات وتأمينات المسؤولية المدنية .

حيث تشمل تأمينات الاشخاص الاخطار التي قد تصيب الاشخاص مباشرة او افراد عائلاتهم سواء في حياتهم او صحتهم ،وبذلك يدخل ضمن هدا النوع التامين على الحياة والتامين ضد المرض والبطالة .

اما تأمينات الممتلكات فيتمثل موضوعها في الممتلكات المادية للأفراد والشركات ويتضمن فروعا عديدة تتمثل في: التأمين البحري ،التامين ضد السرقة وكسر الزجاج ،التامين على الماشية والمحاصيل الزراعية ضد تقلبات الطبيعة التامين ضد الزلازل والبراكين وغيرها .وعن تأمينات المسؤولية المدنية فيتضمن الاخطار التي تصيب شخص ويكون مسؤولا عنها شخص اخر ،وغالبا ما يكون مصدر الضرر المسؤولية التقصيرية للمؤمن له . ويشكل وسيلة فعالة لحماية حق المتضرر من التماطل و اعسار المسؤول عن الحادث ،وتشمل ما يلي :

تأمين المسؤولية المدنية للمالك ازاء جيرانه عن الاضرار التي تصيبهم بسبب اي خطر يحدث في مبناه ويمتد الى ممتلكاتهم .

تأمين المسؤولية المدنية ولأصحاب السفن والسيارات والطائرات ، مالكي المحلات العامة كالسينما ،المطاعم المسارح والفنادق.

تأمين المسؤولية المدنية لأصحاب الاعمال من اصابات العمل والامراض المهنية لكل من الاطباء والمهندسين والصيادلة .

---

[1] .عبد الرزاق بن خروف، **التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري**، مطبعة حيرد، الطبعة الاولى، مصر، 1998،ص187.

- **التقسيم على اساس الادارة العلمية للتامين :**[1]

يكون التقسيم على اساس الادارة العلمية للتامين وفق المخاطر التي تهدد المؤمن له سواء في حياته او ممتلكاته ، فيظهر بذلك التامين على الحياة و التامين العام .

التأمين على الحياة :

يشمل التأمينات المتعلقة بحياة الانسان كدفع مبلغ معين عند وفاته او عند بلوغ سن معين او ضمان معاش خلال حياته ، غالبا ما يسمى هذا النوع بتأمينات الرسملة لأنها تقوم على الاقساط المدفوعة دوريا.

التأمين العام :

يتضمن جميع التأمينات التجارية ماعدا التامين على الحيات ويشمل التامين البحري ،البري ،الجوي، المسؤولية المدنية والامراض المهنية .

- **التقسيم تبعا للغرض من التامين:**

يكون الغرض من التامين اختياريا او الزاميا ، ونميز بين النوعين :التأمينات الخاصة والتأمينات الاجتماعية .

التأمينات الخاصة او الاختيارية :

يكون التعاقد بمحض ارادة المؤمن له دون اي نوع نمن الاجبار ،اي ان الرغبة هي العامل الاساسي في العملية التأمينية ومن امثلتها نذكر التامين على الحياة ،التامين البحري ...

التأمينات الاجتماعية او الإجبارية :

يلزمها القانون في بعض الدول لأغراض اجتماعية ، ولذلك لا يساهم المستفيدون منها الا بجزء بسيط في شكل اقساط التامين وهي تشمل :التامين على السيارات ،تامين اصال والامراض المهنية .

[1] إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، **مبادئ التأمين**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص55.

- **التقسيم حسب الهيئة التي تقوم بدور المؤمن:**[1]

نميز ضمن هذا التقسيم كل من التامين التجاري ، التعاوني ، الذاتي ،صناديق الاعانات والحكومي.

التأمين التجاري: ويقوم هذا التأمين على أساس تجاري أي بهدف تحقيق الربح، بحيث يتم حساب قسط التأمين على أساس تغطية الخطر المؤمن منه، بجانب نسبة إضافية أخرى لتغطية المصاريف

التأمين التعاوني: يقوم التأمين التعاوني على أساس تعاوني بحت، بحيث أن الهدف منه ليس تحقيق الربح و إنما توفير التغطية التأمينية بأقل تكلفة ممكنة؛

التأمين الاجتماعي: يقوم التأمين الاجتماعي على أساس أهداف اجتماعية ، فغايته ليس الربح وإنما حماية الطبقات الضعيفة من الأخطار التي قد يتعرضون لها، ولا يكون لهم دخل فيها و لا قدرة على حماية أنفسهم منها، وفي العادة ما يفرض هذا التأمين بشكل إجباري من طرف هيئات حكومية .

## ثانيا: أهمية التأمين[2]

تكمن أهمية التأمين في الخدمات التي يوفرها للدول والأفراد والمؤسسات الاقتصادية والتجارية ومن أهم فوائده ما يلي:

- توفير الأمان من خلال تخفيفه درجة القلق و الخوف لدى الأفراد و أصحاب رؤوس الأموال باعتبار أن وجوده يوفر الضمان لتوفير التعويضات المالية عن الخسائر الناتجة عن تحقق أخطار معينة .
- يسمح التأمين للأفراد و العائلات باستعادة نفس المركز المالي السابق قبل وقوع الخسارة وبالتالي المحافظة على نفس المستوى المعيشي دون اللجوء إلى طلب المساعدة من الغير.
- إن التعويض يضمن استمرار المشاريع في مزاولة نشاطها و بالتالي يحفظ وظائف العاملين في تلك المشاريع كما يضمن استمرار توفير السلع للمستهلك وهو بذلك يضمن الاستقرار الاقتصادي للمشروعات.
- ان صناعة التأمين تعد مصدراً من مصادر تمويل المشروعات الاستثمارية من خلال توظيف أقساط التأمين لتمويل و دعم المشاريع الاقتصادية والمالية و الاستثمار فيها و لا شك أن هذه الاستثمارات تلعب دوراً كبيراً في النمو الاقتصادي و تمويل خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

---

[1] نفس المرجع السابق،ص57.

[2] .أسامة عزمي سلام، شقيري موسى، **إدارة الخطر والتأمين**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006، ص94.

- إن التأمين يعتبر أساسا للائتمان التجاري، فتأمين الائتمان يشجع على التوسع في عمليات الإقراض وعمليات البيع بالتقسيط بحيث يضمن حصول المقترضين و البائعين على حقوقهم كاملة في حالة وفاة المدين أو المشتري و يضمن للمدين سداد الرصيد المتبقي عليه إذا ما توفى قبل تمام السداد و بالتالي يزيل عن كاهل الورثة عبء الاستمرار في سداد الدين.
- يساهم التأمين في تطوير وسائل الوقاية و المنع بهدف تخفيض معدل تكرار وقوع الحوادث أو تقليل حجم الخسائر المتوقعة، و ذلك من خلال قيام شركات التأمين بإجراء البحوث و الدراسات أو دعمها وجلب المختصين في مجال الأمن و السلامة من أجل استحداث و تطوير تلك الوسائل و تقديم التوصيات التي من شأنها أن تقلل الخسائر.
- تمثل أقساط التأمين جزءاً لا يستهان به من المعاملات التجارية الدولية في شكل استيراد وتصدير غير مرئي تعتمد عليه دول كثيرة كجزء هام من صادراتها، و يعود عليها بمبالغ طائلة في صورة أقساط تأمين و إعادة تأمين.

## المبحث الثاني : شركات التأمين .

لفهم طبيعة النظام المحاسبي لشركات التأمين يتوجب معرفة طبيعة نشاط التأمين من حيث ما يتميز به من خصائص من جهة، و ما تقدمه أو تقوم به شركات التأمين من عمليات و ما يترتب عن ذلك من إيرادات و مصاريف من جهة أخرى.

### المطلب الاول: مفهوم شركات التأمين

اختلفت وتنوعت التعاريف المقدمة لشركات التأمين حيث تعرف بأنها:[1]

وسيط يقبل الأموال التي تتمثل في الأقساط المقدمة من المؤمن لهم، ثم يعاد استثمارها نيابة عنهم مقابل عائد وبالتالي يمكنها أن تحقق قدر من الأرباح المتعلقة بالتعويضات المتوقع دفعها و الأقساط المطلوب تحصيلها.

عرف الدكتور ناظم أحمد الشمري شركات التأمين على أنها مؤسسة مالية تقوم بتوفير التأمين للأفراد والمشروعات من المخاطر والخسائر التي يمكن أن تتعرض لها و هذا بدفع تعويضات مالية لهذه الجهات المتضررة، وتعد شركات التأمين ذات أهمية كبيرة في تجميع الموارد المالية من أقساط التأمين، وتوظف هذه الموارد في إقراض مختلف المشاريع التي تكون بحاجة للتمويل، وتحقق ربحها عن طريق الفرق بين نشاطها الدائن و المدين.

كما عرفت شركة التأمين على أنها عبارة عن شركة تجارية تهدف لتحقيق الربح، حيث تقوم بتجميع أقساط من المؤمن لهم واستثمارها في أوجه استثمارية مضمونة بهدف تحقيق الربح عن طريق ما تحصله الشركة من زيادة من مقدار ما تتحمله من تعويضات .

### المطلب الثاني: خصائص نشاط شركات التأمين.

نظرا لاختلاف العمليات التأمينية عما دونها من العمليات الاقتصادية لشركات الأعمال، ينفرد نشاط شركات التأمين بعدة خصائص و مميزات نذكرها فيما يلي:

1- الثقة المالية العالية: يتمتع نشاط التأمين بالثقة المالية العالية، لأن شركات التأمين تقدم خدمات آجلة تتمثل في دفع التعويضات والوفاء بالالتزامات اتجاه عملائها، وذلك دون أي ضمانات سوى أنها تعتمد على مصدر تمويل

[1] .عبد الغفار حنفي، **أسواق المال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 127.

وهو رأس المال المتجمع من أقساط المساهمين، بخلاف الشركات الأخرى التي يمكنها إضافة إلى ذلك الحصول على تمويل خارجي كالقروض القصيرة والطويلة الأجل.[1]

ولهذا فإن شركة التأمين ملزمة بتحديد حد أدنى لرأس المال اللازم لممارسة نشاطها، وهنا يظهر لنا الإشراف الحكومي على هذه الشركات من أجل حماية حقوق حملة وثائق التأمين والمحافظة على المدخرات الوطنية.

2-كيفية تحديد سعر الخدمة التأمينية: تقدم شركات التأمين خدمات آجلة و مستقبلية لا تخضع أسعارها إلى قوانين العرض والطلب التلقائية في السوق، و إنما تتحدد هذه الأسعار على أساس الخبرة الفنية والاستعانة بالأساليب الرياضية والإحصائية المختلفة وهذا ما يجعلها ثابتة تقريبا، و نجد بذلك التقارير المحاسبية الخاصة بنشاط التأمين غالبا ما تكون مرتكزة على الأحداث المستقبلية بهدف بيان قدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها الحاضرة والآجلة.[2]

3-إشكالية تحديد نتيجة نشاط التأمين: نظرا للفترة الزمنية الطويلة التي تمتد خلالها عقود التأمين فإنه يصعب على شركة التأمين تحديد نتيجة نشاطها من أرباح وخسائر بدقة كافية في ختام السنة المالية، و بعض العقود مثل عقد التأمين على الحياة تمتد لفترة طويلة مما يترتب عنها أن مقدار الالتزامات المالية و المصروفات الخاصة بها لا يمكن تحديد قيمتها بدقة إلا بعد انتهاء آجال استحقاق تلك العقود، مما يؤدى إلى وجود نوع من الاحتمال و التقدير في معرفة نتائج أعمال نشاط التأمين على عكس المؤسسات الأخرى التجارية التي يمكنها تحديد نتائجها في السنة المالية.[3]

4-القيود القانونية على استثمارات شركات التأمين: على شركات التأمين أن تستثمر الأموال المتاحة لديها و لكن في ضوء ما هو محدد حسب القانون، سواء بالنسبة لأوجه الاستثمار الواجب الاستثمار بها أو بالنسب التي يحددها

[1] .مختار محمود الهانس، **التأمين التجاري والاجتماعي(الجوانب النظرية والأسس الرياضية)**، مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة01، 2008، ص129-132.

[2] .نفس المرجع السابق ،ص133.

[3]. نفس المرجع السابق ،ص134.

القانون لكل نوع من أنواع الاستثمار، أي أن القيود القانونية تحد من قدرة شركات التأمين على الاستثمار في أنواع غير محددة في القانون بعكس الشركات الأخرى في أوجه النشاط الاقتصادي[1].

5-تعدد فروع نشاط التأمين: إن أغلب شركات التأمين تعمل في فروع مختلفة بالنظر إلى تنوع الأخطار التي تصيب الفرد، فنجد هذه الشركات تنشط في مجال التأمين على الحياة، وكذا التأمين على الممتلكات...

وفي مجال التأمين على الممتلكات يجبر القانون شركات التأمين على إعداد قوائم مالية لكل فرع على حدى بالإضافة إلى الميزانية المجمعة لفرعي النشاط معا وتتمثل تلك القوائم المالية الإلزامية في ما يلي:

*الميزانية.

*قائمة الدخل.

*قائمة إيرادات ومصاريف تأمينات الأشخاص وتكوين رؤوس الأموال.

* قائمة إيرادات ومصاريف تأمينات الممتلكات والمسؤوليات.

*قائمة التدفقات النقدية.

وهذا لا يحصل في الشركات التجارية الأخرى التي ينتج عن نشاطها منتجات عديدة، فهي لا تعد ميزانية لكل منتج على حدى.

[1] ثناء محمد نعيمة، **محاسبة شركات التأمين(الإطار النظري والتطبيق العملي)**، دار إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002، الطبعة01، ص08.

## المطلب الثالث: وظائف شركات التأمين.[1]

تتعدد العمليات التي تؤديها شركات التأمين لتكون في مجموعها الأنشطة الرئيسية التي يتم من خلالها تحقيق الأهداف المسطرة، ويمكن ذكر العمليات التي تقوم بها شركات التأمين فيما يلي:

### 1-عمليات إصدار وثائق التأمين وتجميع المدخرات:

تتمثل إجراءات إصدار وثائق التأمين في قيام الشخص الذي يريد التأمين بملء طلب التأمين، و بعد ذلك تقوم شركة التأمين بدراسة هذا الطلب قبل الموافقة عليه و هذا إما بإجراء الكشف الطبي لطالب التأمين أو معاينة الطلب محل التأمين.

عند قبول طلب التأمين تصدر شركة التأمين الموافقة مع تحديد قيمة القسط الأول و تحصيله، و يمثل مجموع الأقساط الدورية أو الأقساط في شكل دفعة واحدة رصيد شركة التأمين من المدخرات أو رؤوس الأموال التي تضمن تغطية التعويضات أو الخدمة التأمينية المقدمة والتزامات شركة التأمين بصفة عامة، و تعمل شركة التأمين على استثمار تلك الأموال في مجالات الاستثمار المقررة طبقا للقانون سواء كانت طويلة أو متوسطة الأجل بما يعود عليها من عوائد وأرباح وذلك بعد تكوين الاحتياطات والمخصصات الفنية.

### 2-عمليات تكوين الاحتياطات والمخصصات الفنية:

تلزم قوانين التأمين في جميع دول العالم شركات التأمين أن يكون لديها احتياطات و مخصصات فنية تكفيها لتغطية التزاماتها التعويضية، و ذلك إضافة إلى الاحتياطات الأخرى و الأرباح المحتجزة المعروفة لدى جميع الشركات التجارية.

و الغرض من هذه المخصصات الفنية هو استعمالها كأداة لمواجهة التزامات شركة التأمين المحتملة أو المؤكدة الحدوث مستقبلا.

---

1.محمد السيد سرايا، **المحاسبة في المنشأة المالية (البنوك التجارية وشركات التأمين)**، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2008، ص 383-387.

### 3-عمليات استثمار رؤوس الأموال:

بعد أن تقوم شركات التأمين بتجميع الأموال من زبائنها وتكوين المخصصات الفنية، تشرع في رسم خطة استثمارية، آخذة بعين الاعتبار الخطوات السليمة التي تضمن عوائد كبيرة مع أقل مخاطرة، و يجب أن تهدف السياسة الاستثمارية إلى تحقيق معدلات استثمارية معينة، بالإضافة إلى تحقيق دخل سنوي لا يقل عن عائد الأملاك المشروع في السوق.

### 4-العمليات المتعلقة بالتوصيات:

من ضمن العمليات التي تقوم بها شركات التأمين، منح الائتمان لعملائها إما مباشرة من خلال منح قروض لحملة وثائق التأمين كوسيلة ضمان للوفاء، أو بضمان الرهون العقارية أو بضمانات أخرى.

### 5-العمليات المتعلقة بالتعويضات:

التعويضات هي تلك المبالغ التي قامت شركة التأمين بدفعها فعلا إلى المؤمن لهم خلال الفترة المالية وذلك لتحقق الخطر المؤمن منه، أو لانتهاء أجل وثيقة التأمين، وتصنف عموما إلى تعويضات الحياة وتكوين الأموال، إضافة إلى تعويضات الممتلكات والمسؤوليات.

### 6-عمليات إعادة التأمين:

سبق وأن تطرقنا في الفصل الأول إلى إعادة التأمين بحيث خصصنا له المبحث الثالث، وكما ذكرنا أنه من بين العمليات التي تقوم بها شركات التأمين توجد عملية إعادة التأمين، والتي بموجبها تدفع شركة التأمين المباشر إلى شركة إعادة التأمين مبلغا ماليا بصورة أقساط تتحدد قيمتها تبعا لحجم الخطر المؤمن منه يسمى قسط إعادة التأمين، وتقوم شركة إعادة التأمين بواجبها كطرف مؤمن، حيث تتحمل جزء من المخاطر التي تلتزم بها شركة التأمين المباشر وذلك بنسبة حصتها مما تتقاضاه من الأقساط.

أما عمولة إعادة التأمين فتكون بمثابة تعويض لشركة إعادة التأمين عن النفقات التي تتحملها الشركة في سبيل الحصول على العمل الأصلي، ومساهمة شركة إعادة التأمين في النفقات الإدارية التي تخص الخطر المؤمن منه[1].

[1] أحمد سالم ملحم، **التأمين التعاوني في الإسلام وتطبيقات في شركات التأمين الإسلامية**، الأردن، 2004، الطبعة 01، ص36 .

## المبحث الثالث : ماهية النظام المحاسبي لشركات التأمين

مثلها مثل الشركات التجارية المذكورة في نصوص القانون التجاري، تلزم شركة التأمين بإجراء المحاسبة الخاصة بنشاطها التأميني، بحيث يلعب النظام المحاسبي دورا كبيرا في خدمة توجيه الإدارة العامة و اتخاذ القرار من جهة، و يساعد الأطراف الخارجية أو محيط شركة التأمين على الحكم على قيمة الشركة و توجيه استثماراتهم و اتخاذ قراراتهم من جهة أخرى.

### المطلب الاول : مفهوم النظام المحاسبي لشركات التأمين.

#### أولا: تعريف النظام المحاسبي

هناك أكثر من تعريف للنظام المحاسبي و يعود ذلك لاختلاف الزاوية التي ينظر منها إلى النظام المحاسبي و يمكن تعريفه كما يلي:

" النظام المحاسبي هو الطريقة التي تشمل تسجيل وتبويب العمليات، و تصميم المستندات و الدفاتر و تحديد الإجراءات التي تتبع في جميع المعلومات المختلفة المتعلقة بالمعاملات المالية، أو الصفقات التي تعقدها الوحدة المحاسبية و طرق تسجيلها و وسائل الرقابة عليها و أساليب عرض نتائجها".

كما يمكن تعريف النظام المحاسبي أيضا على أنه:" الإطار العام الذي يحدد كيفية القيام بالأعمال المحاسبية مشتملا على تحليل، تسجيل، تبويب و تصنيف العمليات و تصميم المستندات المؤيدة للعمليات و الدفاتر التي تسجل بها العمليات وتحديد الإجراءات المتبعة في جمع المعلومات

المتعلقة بالعمليات المالية في المؤسسة".

و يمكن إعطاء تعريف آخر للنظام المحاسبي " هو الإطار الذي يشمل القواعد و المبادئ و الأسس التي تساعد المؤسسة على إعداد المستندات و إثباتها في الدفاتر و السجلات، و استخراج البيانات و الكشوفات المحاسبية و الإحصائية و تحقيق الرقابة الداخلية عن طريق مجموعة من الوسائل و الأدوات المستخدمة في هذا النظام".

#### ثانيا: تعريف النظام المحاسبي لشركات التأمين

يتمثل النظام المحاسبي لشركات التأمين في "مجموعة الدفاتر والسجلات المستخدمة والطريقة المحاسبية المتبعة التي تلاءم طبيعة عمل شركات التأمين، وكذا الوسائل المحاسبية المتبعة سواء كانت يدوية أو آلية أو كليهما معاً، لمعالجة البيانات و توصيل المعلومات المحاسبية و المالية المتعلقة بالشركة إلى مختلف الأطراف التي لها فائدة من

الاطلاع على هذه المعلومات، وهذا بغرض اتخاذ القرارات السليمة، سواء تعلقت هذه القرارات بالتسيير الداخلي لشركات التأمين من جهة، أو تلك التي تتخذها الأطراف الخارجية قاعدة لإقرار تعاقدهم مع المؤسسة من جهة أخرى، و لتسيير العقود السابقة التي تربطهم معها".[1]

و تكمن أهمية النظام المحاسبي لشركات التأمين في مراقبة مختلف العمليات التي تقوم بها الشركة و تسجيلها في صورة أرقام، بحيث يسمح للشركة بتقسيم مردوديتها وتشخيص الوضع المالي لها مع اتخاذ القرار المناسب في الوقت المحدد.

## المطلب الثاني: خصائص النظام المحاسبي لشركات التأمين[2]

على الرغم من اختلاف الأنظمة المحاسبية تبعا لاختلاف حجم المؤسسة وطبيعة نشاطها إلا أن نظام محاسبة التأمين يتميز بعدة خصائص منبثقة أساسا من خصائص المحاسبة المالية، ويمكن التطرق إلى عدد منها وهي:

-ضرورة ملائمة النظام المصمم لطبيعة، ظروف، وحجم عمليات شركة التأمين.
-موافقة النظام المصمم لأحكام القوانين التي تحكم شركات التأمين المطبقة له.
-توافر المرونة والبساطة والوضوح في تصميم المستندات لعمليات التأمين المختلفة.

-إمكانية تقسيم العمل بين العاملين لتحديد مسؤولية كل عامل وتطبيق نظام الرقابة الداخلية في الشركة.
-توفير البيانات اللازمة لتلبية احتياجات إدارة شركة التأمين والأجهزة الخارجية و الإشراقية والرقابية وأجهزة تقييم الأداء.
-اقتصادية النظام المصمم بحيث يكون العائد من التطبيق أكبر من التكلفة.

-يتغلب عنصر التقدير على نشاط التأمين وذلك سواء عند إعداد القوائم المالية أو الحسابات الختامية.

-تعد حسابات الإيرادات والمصاريف الخاصة لكل فرع من فروع شركات التأمين، وبعدما يتم عرض البيانات المحاسبية وإظهار النتيجة، تجمع نتائج الفروع لتضم إلى "حساب أرباح و خسائر خاصة بالشركة".

---

[1] حسين القاضي، **مأمون حمدان، نظرية المحاسبة**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، سوريا ،2007، ص21.

[2] محمود محمود السجاعي، **محاسبة منشآت التأمين**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة01، 2006، ص 58-59.

-إن الفترة المالية ليس بالضرورة أن تكون متطابقة مع مدة وثيقة التأمين، وهذا ما يعكس أهمية التسويات المالية المتعلقة بالفترات الزمنية المختلفة.

-صعوبة تحديد ربحية الفروع التأمينية والتي تتطلب جهد و وقت كبيرين لأن عناصر التكاليف غير المباشرة مقارنة مع التكاليف المباشرة في كل نوع من أنواع التأمين تعد كبيرة.

-محاسبة نشاط التأمين تتطلب تحليل أعمق وأوسع في ميدان اتخاذ القرارات وهي بذلك أكثر تعقيد وأكبر تكلفة.

**المطلب الثالث: عناصر النظام المحاسبي لشركات التأمين**

يقصد بعناصر النظام المحاسبي المستندات الرئيسية و السجلات المحاسبية لنشاط التأمين المتداولة في شركات التأمين خلال القيام بنشاطها طوال الفترة المالية، و يمكن تمييز مجموعة من العناصر و هي المجموعة المستندية المجموعة الدفترية، نظام الرقابة الداخلية، دليل الحسابات و التقارير الدورية و الختامية.

**أولا: المجموعة المستندية[1]**

تعتبر المستندات الدليل الموضوع للإثبات في الدفاتر و السجلات المحاسبية، حيث تحتوي على بيانات تعبر على صحة الأحداث الاقتصادية المرتبطة بنشاط التأمين، و تتعدد المستندات المتداولة في شركة التأمين لنجد فيها نوعين رئيسيين:

**1**-المستندات الداخلية: و هي تعهد داخل شركة التأمين مثل وثائق التأمين الصادرة، كشوف التحصيل الواردة من أقسام التحصيل المختلفة، أذون صرف التعويضات، أخطار إعادة التأمين الوارد، حوافظ التعديلات و الإلغاءات والاستردادات،...

2-المستندات الخارجية: و يتم إعدادها خارج الشركة و تتمثل في كشوف حسابات البنوك، إشعارات الخصم و الإضافة الواردة من شركات التأمين الأخرى عن عمليات إعادة التأمين، عقود شركة العقارات و فواتير سداد المصاريف،...

[1] محمد جمال الهلالي، عبد الرزاق شحادة، **محاسبة المؤسسات المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة01، 2009، ص293.

و تختلف طبيعة المستندات و الدورة التي تمر بها وفقا لطريقة تنفيذ النظام المحاسبي، و تعتبر المستندات نقطة البداية لتدفق المعلومات المحاسبية من خلال النظام المحاسبي إلى القوائم المالية و يتم تسجيل المعلومات التي تتضمنها المستندات في اليومية العامة، ثم ترحل إلى الطرف المدين و الدائن لدفتر الأستاذ.

## ثانيا: المجموعة الدفترية[1]

نظرا لكثرة تنوع وتكرار العمليات في شركة التأمين، تقوم هذه الأخيرة بإمساك مجموعة من الدفاتر والسجلات التي تشمل السجلات و اليوميات المساعدة، دفاتر الأستاذ المساعدة، دفتر اليومية العامة، و دفتر الأستاذ العام.

حيث يتم تسجيل العمليات المختلفة في دفاتر اليوميات المساعدة من خلال المجموعة المستندية و يتم بعد ذلك ترحيلها إلى دفتر اليومية العامة أو المركزية في نهاية الفترة و ذلك بعمل قيود إجمالية يتم التوصل منها إلى دفتر الأستاذ العام، و مقابل ذلك يتم الترحيل من اليوميات المساعدة إلى دفاتر الأستاذ المساعدة و المطابقة بين محتويات هذه الأخيرة و دفتر الأستاذ العام بهدف المراقبة و ضبط الحسابات.

1-السجلات أو اليوميات المساعدة: يتعين على شركات التأمين مسك مجموعة من السجلات لكل فرع من فروع التأمين و هي:

-سجل الوثائق: و تقيد في هذا السجل مختلف العقود التي تبرمها الشركة، و يضم البيانات التالية:

*اسم وعنوان المؤمن له.

*رقم الوثيقة وتاريخ إصدارها.

*مدة التأمين ومبلغه.

*التعديلات التي تطرأ على الوثيقة.

*كل التعديلات الأخرى التي تضيفها شركة التأمين

-سجل التعويضات: تقيد فيه جميع التعويضات التي تستقبلها الشركة ويشمل البيانات التالية:

[1].أحمد أبو الروس، **موسوعة الشركات التجارية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2002، ص294 .

*اسم وعنوان المؤمن له.

*رقم الوثيقة وتاريخ إصدارها.

*تاريخ تقديم المطالبة وقيمتها.

*الاحتياط المقدر للحادث والتعديلات.

*قيمة التعويض المسدد وتاريخ السداد

*تاريخ وأسباب رفض المطالبة(بشرط وجود الرفض).

*البيانات الأخرى التي ترى الشركة إضافتها.

-سجل الوسطاء: و تسجل فيه جميع البيانات الخاصة بالوسطاء أو وكلاء التأمين المتعاملين مع شركة التأمين ويتضمن ما يلي:

*اسم وتاريخ قيد الوسطاء في شركة التأمين.

*تاريخ آخر تجديد.

*كل البيانات المضافة من طرف شركة التأمين.

-سجل الاتفاقيات: تقيد فيه جميع عمليات التأمين الواردة إلى الشركة محليا أو خارجيا سواء كانت اتفاقية أو اختيارية، و يحتوي على مايلي:

*اسم وعنوان الهيئة المسندة.

*اسم السمسار الوسيط في عقد العملية (في حالة وجوده).

*شروط التعاقد الأساسية.

*التبادل الذي يتم مقابل الاتفاقية من عمليات إعادة التأمين الصادرة.

*جميع البيانات الإضافية الأخرى التي تراها شركة التأمين ضرورية.

-سجل الأموال المخصصة: هو سجل يبين الأموال الموظفة من طرف شركة التأمين، و كذا التعديلات التي تطرأ على تكوين رؤوس الأموال، و تقيد فيه الأموال الخاصة بعمليات تأمين الأشخاص و تكوين الأموال و عمليات تأمين الممتلكات و المسؤوليات كل على حدى.

2-دفاتر الأستاذ المساعدة[1]:

وهي دفاتر ضرورية و هذا لوجود تعدد و تكرار في العمليات، و هو الشيء المميز لنشاط التأمين، حيث تتمثل هذه الدفاتر في:

*دفتر مساعد لشركات إعادة التأمين.

*دفتر أستاذ مساعد للوكلاء والمنتجين.

*دفتر أستاذ مساعد للمدينين.

*دفتر أستاذ مساعد للدائنين.

*دفتر أستاذ مساعد للقروض بضمانات.

*دفتر أستاذ مساعد للعقارات.

*دفتر أستاذ مساعد للمصاريف العمومية والإدارية.

## 3-دفتر اليومية العامة:

و تثبت فيه القيود الإجمالية عن مجاميع اليوميات المساعدة في نهاية كل فترة دورية، كما يستخدم لقيد العمليات التي لم يسبق قيدها في اليوميات المساعدة.

و يحمل دفتر اليومية العامة قيود تسوية الجرد و الحسابات الختامية، إضافة إلى قيود تصحيح الأخطاء وإقفال الدفاتر و فتحها، و تكمن أهميته في أنه أداة لترحيل كافة العمليات إلى دفتر الأستاذ العام.

---

1محمد جمال الهلالي، مرجع سبق ذكره،ص30.

4-دفتر الأستاذ العام: هو دفتر يضم القيود الإجمالية المرحلة من دفتر اليومية العامة، بحيث يتم استخدام حساباته الإجمالية في إعداد ميزان المراجعة في نهاية كل فترة دورية و كذا الحسابات الختامية و قائمة المركز المالي أو الميزانية العامة، فضلا عن كونه أداة رقابية هامة للمطابقة بين الأرصدة الواردة بالحسابات التفصيلية مع دفاتر الأستاذ المساعدة.

## ثالثا: نظام الرقابة الداخلية[1]

إن وجود نظام قوي للرقابة الداخلية يؤكد للإدارة أن البيانات المحاسبية التي تتلقاها من النظام المحاسبي دقيقة و يمكن الاعتماد عليها، و يؤثر مفهوم الرقابة الداخلية على كل من الأصول و الالتزامات و الإيرادات و المصاريف و أي عملية أو نشاط تقوم به الشركة.

*و تتضمن الرقابة الداخلية كل المقاييس التي تضمن للإدارة تحقيق عدة أهداف منها:

-حماية الموارد المتاحة لدى الشركة من الاختلاس و عدم الكفاءة.

-ضمان دقة البيانات المحاسبية بحيث يمكن الاعتماد عليها.

-ضمان الاستجابة للسياسات المتبعة.

-تقويم الأداء في كل قطاعات و أقسام الشركة.

*و تتنوع وسائل نظام الرقابة الداخلية، و نذكر منها مايلي:

-الخرائط التنظيمية.

-دليل المبادئ والإجراءات المحاسبية.

-خرائط تدفق المعلومات.

-الموازنات المالية والمستندات المختلفة.

[1] .إيهاب معطي إبراهيم، حسن توفيق مصطفى، **محاسبة المنشآت المالية**، مكتبة، المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة01، 2009، ص427.

*و ينقسم نظام الرقابة الداخلية إلى قسمين هما:

-الرقابة الإدارية: تهتم بكفاءة العمليات و مدى الاستجابة للسياسات في كل أجزاء التنظيم.

-الرقابة المحاسبية: الهدف من هذا النوع من الرقابة هو حماية الأصول و إمكانية الاعتماد على

التقارير المالية، و من متطلبات الرقابة المحاسبية ترقيم الشيكات و وثائق التأمين و أي مستندات أخرى بأرقام تسلسلية.

**رابعا: دليل الحسابات**

يعتبر هو نفسه الميزانية و هو عبارة عن جدول تصويري للمركز المالي للشركة في تاريخ معين، أي أنه يبين ممتلكات و التزامات الشركة في فترة معينة.

كما ينظم دليل الحسابات أسماء و أرقام الحسابات المستخدمة في الشركة و يسهل عملية التعرف على الحسابات.

**خامسا: التقارير الدورية والختامية**

يتمثل الهدف الرئيسي للنظام المحاسبي في توفير المعلومات الضرورية في مختلف الأطراف للاسترشاد بها عند اتخاذ القرارات، و عموما فإن مستخدمي القوائم المالية لشركات التأمين يحتاجون إلى معلومات مناسبة يمكن الاعتماد عليها فضلا عن قابليتها للمقارنة، لأنها تساعدهم في تقييم أداء الشركة و مركزها المالي و فهم السمات الرئيسية المميزة لعمليات شركات التأمين بصورة أفضل.

و في هذا الإطار توفر شركات التأمين تقارير دورية بالإضافة إلى التقارير الختامية في نهاية العام، كما تعد التقارير الداخلية التي تقدمها للإدارة بشان أي قرارات داخل الشركة.

**خلاصة الفصل :**

من خلال ما تعرضنا إليه في هذا الفصل وجدنا ان نشاط التأمين يعتبر أحد أهم الخدمات المالية التي تقوم بها شركات التأمين، و بالتالي يمكن تعريف شركات التأمين بأنها مؤسسة مالية، تقوم بدور مزدوج وذلك بتقديمها خدمة التأمين لمن يطلبها، كما أنها تعد وسيط يقبل الأموال التي تتمثل في الأقساط التي يقدمها المؤمن لهم، ثم تعيد استثمارها نيابة عنهم مقابل عائد، وبالتالي يمكنها أن تحقق قدرا من الأرباح المتعلقة بالتعويضات المتوقع دفعها والأقساط المطلوب تحصيلها.

بحيث تهدف شركات التأمين إلى حماية حقوق حملة وثائق التأمين والمستفيدين منها، بالإضافة إلى ضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للنشاط التأميني والحفاظ على المدخرات الوطنية.

بما أن نشاط شركات التأمين مميز عن باقي الأنشطة فإن النظام المحاسبي لشركات التأمين بدوره يتميز عن باقي الأنظمة المحاسبية، بحيث تكمن أهميته في مراقبة مختلف العمليات التي تقوم بها الشركة وتسجيلها في صورة أرقام، وبالتالي يسمح للشركة بتقسيم مردوديتها وتشخيص الوضع المالي لها مع اتخاذ القرار المناسب في الوقت المحدد.

# الفصل الثاني

# الدراسة الميدانية في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي

**تمهيد :**

المحاسبة عبارة عن تقنية، ذات قواعد و أنظمة، مهمتها الرئيسية تحديد نتائج المؤسسة بالنسبة لنشاطها الداخلي أو لعلاقتها مع الغير، و بموجب هذه العملية يتم تحليل وتسجيل العمليات و ترجمتها على شكل أرقام نقدية، حيث أن الغرض الرئيسي للمحاسبة هو إعداد البيانات المالية التي تتعلق بالمؤسسات وتقديمها للوفاء باحتياجات الإدارة والمستثمرين.

و تهدف المحاسبة إلى توفير المعلومات التي تقيس نتيجة أعمال المؤسسة سواء ربح أو خسارة، و كذا المساعدة في الرقابة على عمليات المؤسسة وذلك بتزويد القائمين على إدارتها بالوسائل و الإجراءات التي تمكنهم من تسجيل العمليات المالية بطريقة منظمة وسليمة، و من خلال ما رأيناه في الفصلين السابقين من المفاهيم العامة للتأمين و النظام المحاسبي لشركات التأمين، سنتطرق في هذا الفصل إلى كيفية سير العملية المحاسبية لأهم العمليات التي تتم على مستوى الشركة، و مدى تمكن الشركة من تبني هذا النظام.

و نظرا لكثرة العمليات التي تقوم بها الشركة و خاصة قسم المحاسبة مع وجود محاسب واحد فقط على مستوى الوكالة، أخذنا مجموعة من أهم التسجيلات التي يقوم بها المحاسب.

## المبحث الأول: الإطار العام للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي .

وسنخص بالذكر من خلال هذا المبحث التحدث عن أهم المحطات التي تم المرور عليها من طرف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي عبر الزمن ليصل على ما هو عليه الآن وإعطاء أهم النقاط التي توقف عندها ليتبلور مفهومه ليصبح على ما هو عليه اليوم. كما لا يفوتنا التكلم عن أهم الفروع التي انبثقت عنه في مختلف المناطق والجهات كما هو الحال للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بأحد مناطق خميس مليانة.

### المطلب الأول : لمحة تاريخية عن تطور الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي

يعتبر الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي من خلال قانونه النموذجي، هو الضامن للصناديق الجهوية في جميع التزاماتهم، حيث ينشط وينسق ويراقب النشاط والتسيير. يقدر رأس ماله الاجتماعي بـ 3000.000.000. دج، والذي يسمح له بالحصول على قاعدة مالية تضمن ملائته ازاء التزاماته أمام المؤمن لهم لديه.

تم تأسيس التعاون الفلاحي سنة 1903 بفتح 06 صناديق في مناطق متفرقة من الوطن ، كانت تعمل وفقا لقانون 1901 الخاص بالجمعيات المهنية ذات الطابع الغير تجاري و لغرض غير مربح متخصصة في التأمين وإعادة التأمين ضد الأخطار الفلاحية الطبيعية (الحرائق ، البرد...) وأنشأت هاته الصناديق في المناطق التالية:

- سنة 1903: صندوق سطيف للتأمينات؛
- سنة 1904: صندوق الجزائر العاصمة؛
- سنة 1908: صندوق قسنطينة للتأمينات؛
- سنة 1910: صندوق الأوراس؛
- سنة 1910: صندوق خميس مليانة للتأمينات.

إلى غاية 12 فيفري 1972 وطبقا للمرسوم رقم72/64 المؤرخ في 1972/12/02 تم تحديد مهام ص.و.ت.ف بالتأمين على الممتلكات ، الأشخاص وجميع النشاطات المتعلقة بالعالم الريفي والفلاحي .

– بموجب المرسوم الوزاري رقم 95/97 الصادر في 1995/07/23 قد عرف الصندوق على انه مؤسسة مالية متخصصة ومكلفة بتنفيذ برنامج الحكومة المتعلق بالتنمية الريفية وتطوير القطاع الفلاحي ، وبموجب قرار مجلس القرض والنقد رقم 273 – 99 الصادر في : 1999/11/30 ، تم توسيع نشاطه ليشمل جميع العمليات المصرفية والتجارية المتعلقة بالقطاع الفلاحي .

في نهاية سنة 2017 بلغ عدد الصناديق الجهوية 67 صندوق و 414 مكتب محلي موزعة على المستوى الوطني على الشكل التالي:

- ناحية الوسط: 19 صندوق و 161 مكتب محلي؛
- ناحية الشرق: 15 صندوق و 126 مكتب محلي؛
- ناحية الغرب : 21 صندوق و 82 مكتب محلي؛
- ناحية الجنوب: 12 صندوق و 45 مكتب محلي.

كما أن الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي متعاقد مع خبراء مختصين في شتى المجالات ، تتجلى مهامهم الرئيسية في مرافقة الفلاحين والمِنين بتقديم النصائح على شكل مؤمن مستشار ،معاينة الخطر المؤمن عليه وتقييم الخسائر والأضرار في حالة وقوع النكبة أو الحادث. وتتكون شبكة الخبراء من:

- 200 خبير فلاحي
- 90 خبير بيطري
- 100 خبير في البنايات و الصناعة
- عدة خبراء في ميكانيك السيارات

## المطلب الثاني: التعريف بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بخميس مليانة ومهامه .

يقع مقر الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي بمدينة خميس مليانة ولاية عين الدفلى والذي يعتبر من أعرق الصناديق على المستوى الوطني ، نظرا للطابع الفلاحي لهذه المنطقة المتميزة بموقعها الاستراتيجي الذي يشمل سهل الشلف الخصب وجبال زكار، الظهرة و الونش ريس وأيضا بمساحة زراعية إجمالية للولاية تقدر بـ611 235 هكتار منها 676 181 هكتار مساحة صالحة للزراعة الأمر الذي جعل المنطقة تزخر بمختلف المنتجات الفلاحية الاستراتيجية و المتمثلة أساسا في :

الحبوب، الأعلاف ، البطاطا، الحوامض الزيتون، الكروم الحليب، العسل ومنتجات حيوانية أخرى.

كما يضم شبكة تجارية تتكون من عشرة مكاتب محلية موزعة عبر تراب الولاية، نجدها في كل من عين الدفلى، العطاف، جليدة، جندل، مليانة، بئر ولد خليفة ، بومدفع، العبادية ، بوراشد و خميس مليانة وبعدد إجمالي للمشتركين قدر ب2178 مشترك.

يشرف على إدارة الصندوق الجهوي مجلس إدارة مكون من خمسة أعضاء منتخبين من طرف أعضاء الجمعية العامة التي تتشكل من 150 فلاح مندوب مشترك في رأس مال الصندوق ، كما يسيره مدير جهوي يعين بقرار من طرف المدير العام للصندوق الوطني.

## المطلب الثالث: دراسة الهيكل التنظيمي للصندوق.

يتكون من ستة عناصر هي على النحو التالي:

**1 – المديرية** : وهي أعلى هيئة داخل الصندوق تحرص على السير الحسن للمؤسسة وإدارة شؤونها عن طريق اللوائح و المناشير التي تسنها الإدارة المركزية بالجزائر العاصمة كما تقوم بتوزيع الأعمال على المصالح المختصة و هذا طبعا بعد القيام بدراستها و فحصها و تفويض المسؤوليات لرؤساء المصالح بطريقة قانونية إلى جانب حل النزاعات القائمة بين العمال، كما تقوم برعاية سمعة الصندوق.

**2 – الأمانة ( السكرتارية )** : وهي بمثابة الخزينة أين تحفظ كل الوثائق و المستندات السرية التي تصدر من الإدارة من قرارات فردية أو أوامر شتى في مجالات تخص الإدارة و التي يجب على الأمانة عدم إفشاؤها لأي كان إلا بإذن من المدير و يتلخص دورها في تنفيذ المهام قبل أن تقدم للمصالح الخاصة فهو يقوم بفحصها و دراستها و له الحق بحفظ بعضها إذا كانت تخص الإدارة و إرسال الباقي للمسؤولين.( )

**3 – المصلحة التقنية** : و تظم المصالح التالية :

- مصلحة الإنتاج : في مصلحة الإنتاج يجري الاتصال بين المؤمن و طالب التأمين حيث يتم النقاش على محتوى العقد من ضمانات و تسعيرة بهدف حماية ممتلكات المؤمن له و الالتزامات المترتبة على كل طرف ( المؤمن والمؤمن له ) و يقوم طالب التأمين بإعطاء المؤمن البيانات الضرورية عن نوعية الممتلكات المؤمن عليها ( كتأمين السيارات ، العتاد الفلاحي ، تأمين الأراضي الفلاحية و تأمين المواشي ... ) وحسب طبيعة التأمين ( على الحريق، السرقة ...) و الاتفاق على المدة، كيف يكون الدفع ( مبلغ القسط) عن طريق شيك أو نقدا.
- مصلحة الحوادث : تختص المصلحة باستقبال الحوادث بمختلف أنواعها و يتم فيها تكوين ملف الحادث عن طريق ملأ الاستمارات التي تشتمل على بيانات العميل و حيثيات الحادث و هذا خلال 7 أيام بعد علمه بالخطر المحدق به أن يعلم المؤمن كتابيا أو شفهيا، و بعدها يقوم بالتصريح بالحادث على استمارة خاصة متوفرة لدى الصندوق. يقوم المؤمن له بتفصيل الحادث و

مجرياته بدقة من تاريخ وقوعه، ساعة الحادث، أسبابه و مكانه، ويمتد نطاق هذه المصلحة إلى تكثيف العمل مع الخبراء لإتمام إجراءات الخبير و التقييم المالي للأضرار وتعويض المؤمن له.

- مصلحة المنازعات: على المصلحة أن تتحقق أولا من الضمانات المذكورة في وثيقة التأمين و بعد تسجيل الحادث يعين خبير لمعاينة و إثبات الحالة. وعليه أن يذكر أسباب الحادث و ثمن الخسائر الناتجة و قبل إجراء أي تسديد يجب على المستخدمين مراقبة محضر الخبير، و بعد التأكد من صحة المحضر تنشأ مخالصة التعويض لحساب المستفيد و عرضها على المؤمن له لإمضائها، بعدها تحرر ورقة الصرف التي يحولها لمصلحة التمويل أو المحاسبة لتدوين الشيك هناك ثم يمنح للمستفيد مقابل تبرئة المخالصة.

4- **مصلحة صناديق الدولة :** نظرا لطابعه التعاوني المزارعون في تسييره و نظرا لتجربته الواسعة و تواجده عبر التراب الوطني ( 67 صندوق جهوي ) كلف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بواسطة اتفاقية من طرف وزارة الفلاحة بالتسيير المالي للصناديق العمومية لتدعيم الفلاح، أهم هذه الصناديق هي: الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية ، صندوق الحماية الصحية النباتية ، صندوق ضمان الكوارث الفلاحية وتتم في هذه المصلحة تسيير و متابعة أموال الدولة المخصصة لتدعيم المخططات التنموية، اضافة الى متابعة المدخلات و المخرجات .

**5 – مصلحة المحاسبة :** تعتبر هذه المصلحة مركز التقاء لكل مصالح الصندوق فهي تسجل كل مدخلات و مخرجات الصندوق كما تحدد الوضعية المالية في الصندوق نهاية كل سنة ، تتمثل المدخلات و المخرجات في:

- المدخلات : تتمثل في التأمينات و اشتراكات المؤمن لهم.
- المخرجات: تتمثل في التعويضات من جراء الأضرار التي تلحق المؤمنين لهم و جميع تكاليف الاستغلال.

**6 – مصلحة إدارة الموارد البشرية و الوسائل العامة:** تقوم هذه المصلحة بالمهام التالية:

- المشاركة في إنجاز محتوى البرامج التعليمية لرفع مستوى المستخدمين.
- إنجاز مخططات تشغيل حسب احتياجات الصندوق و تنفيذها بعد المصادقة عليها من قبل المديرية العامة.
- السهر على احترام حسن السلوك العام و الإجراءات الخاصة به.
- المساهمة في الوقاية أو تصفية الصراعات الجماعية و الفردية.

**الشكل رقم 06 : الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي**

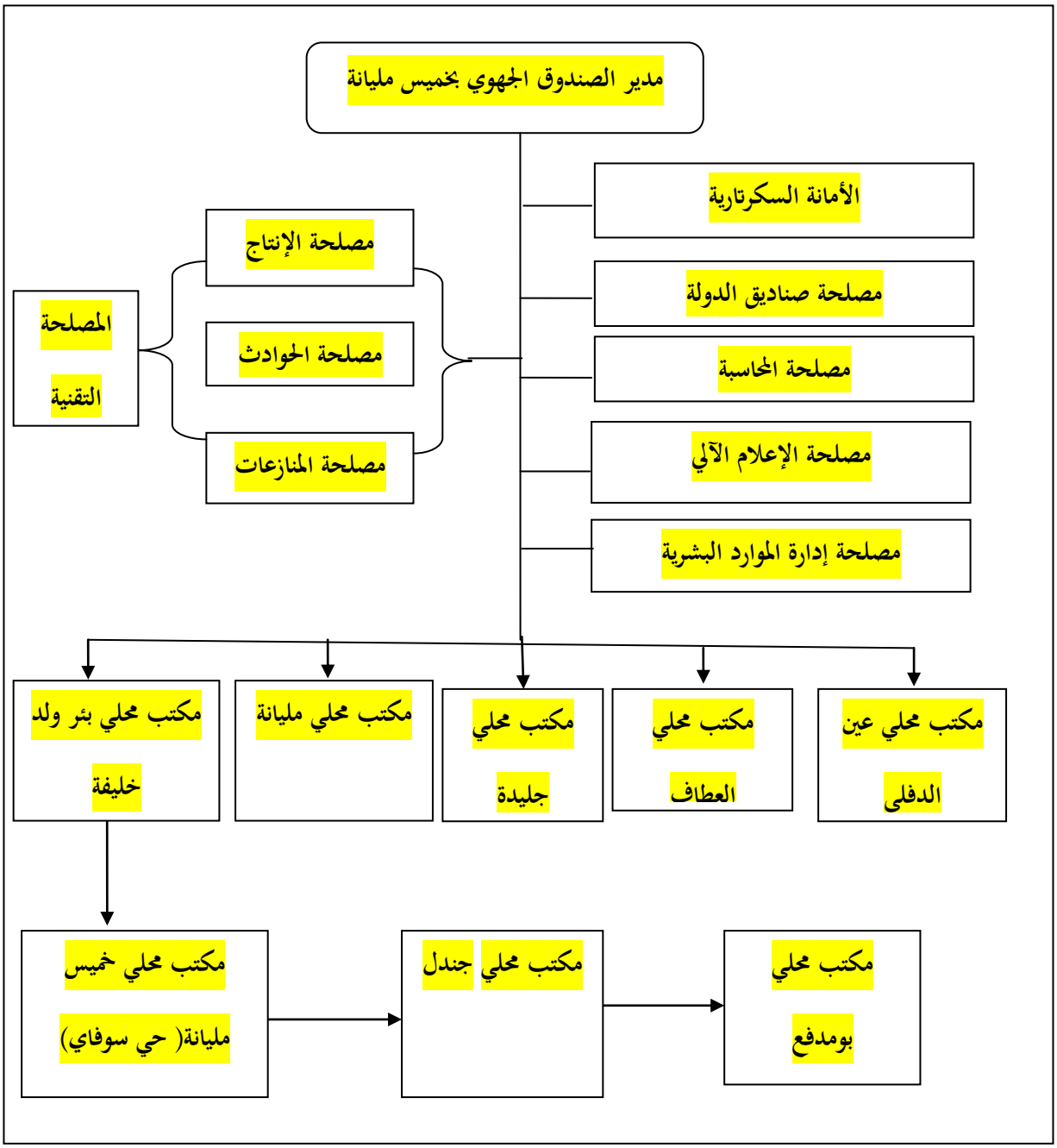

## المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية للحوادث

يقوم قسم المحاسبة في شركة التأمين بتسجيل مختلف عمليات الإنتاج المستمدة من وثائق التأمين، و يختلف التسجيل المحاسبي باختلاف التأمين على الممتلكات، و يتم التمييز عن طريق الدليل الذي يتم إضافته إلى يمين الحساب الرئيسي و هو ما يعرف بالمحاسبة الخاصة بكل قطاع.

### المطلب الأول: التصريح بالحوادث

عند التصريح بوقوع الحادث أو عند تلقي مراسلة مؤسسة التأمين بوقوع الحادث، يقوم المحاسب بتسجيل هذه العملية كما يلي:

#### أولا: في حالة التصريح بالحادث في السنة الجارية:

إذا تقدم المؤمن إلى شركة التأمين لتأمين ممتلكات أو حادث محتمل الوقوع لمدة سنة يتم تسجيل العملية خلال نفس السنة كما يلي:

مثلا: في 2021/01/25 بمبلغ 200000دج.

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 600901 | | من حـ/ تشكيل وتعديل مخصصات الحوادث "التأمين على الأضرار" | 200000 | |
| 602901 | | من حـ/ تشكيل وتعديل مخصصات الحوادث "التأمين على الأشخاص" | 200000 | |
| | 306001 | إلى حـ/الفوائد و الرسوم الواجبة الدفع" التأمين على الأضرار" | | 200000 |
| | 326001 | إلى حـ/الفوائد و الرسوم الواجبة الدفع "التأمين على الأشخاص" | | 200000 |

**ثانيا: حالة التطبيق في السنوات القادمة :**

أما في حالة التأمين في متوسط السنة مثلا: في 2021/06/01 ففي هذه الحالة تتم معالجة أقساط 06 أشهر في01/01/ 2022 كما يلي:

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 600902 | | من حـ/ تشكيل وتعديل مخصصات الحوادث "تأمينات الأضرار" | 150000 | |
| 602902 | | من حـ/ تشكيل وتعديل مخصصات الحوادث "تأمينات الأشخاص" | 200000 | |
| | 306002 | إلى حـ/الفوائد و الرسوم الواجبة الدفع"تأمينات الأضرار" | | 200000 |
| | 326002 | إلى حـ/الفوائد و الرسوم الواجبة الدفع"تأمينات الأشخاص" | | 200000 |

## المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية للارتفاع و الانخفاض في الإنتاج "الحوادث"

### أولا: في حالة الارتفاع في الإنتاج

نقصد بارتفاع الإنتاج ارتفاع الأداء بالنسبة للشركة أي كلما ارتفعت نسبة المؤمنين يرتفع إنتاج الشركة، وبالتالي ارتفاع التكاليف ونقصد حسابات الصنف 06، حيث يكون التسجيل بنفس الطريقة التي تم بها تسجيل التصريح بالحوادث.

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 600901 | | من ح/تعديل مخصصات الحوادث "تأمينات الأضرار" | xxx | |
| | | من ح/تعديل مخصصات الحوادث "تأمينات الأشخاص" | xxx | |
| | 306001 | إلى ح/الفوائد و الرسوم الواجبة | | |
| 602901 | | الدفع "تأمينات الأضرار" | xxx | |
| | 326001 | إلى ح/الفوائد و الرسوم الواجبة | | |
| | | الدفع "تأمينات الأشخاص" | | xxx |

### ثانيا: في حالة انخفاض الإنتاج

عند انخفاض أداء الشركة تنخفض التكاليف، وبالتالي يتم عكس التسجيل المحاسبي لحالة الارتفاع كما يلي:

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 306001 | | من ح/الفوائد و الرسوم الواجبة الدفع "ت. الأضرار" | xxx | |
| 326002 | | من ح/الفوائد و الرسوم الواجبة الدفع "ت. الأشخاص" | | |
| | 600901 | إلى ح/تعديل مخصصات الحوادث | xxx | |
| | | "ت .الأضرار" | | xxx |
| | 602901 | إلى ح/تعديل مخصصات الحوادث | | |
| | | "ت .الأشخاص" | | xxx |

## المطلب الثالث: التسجيل المحاسبي للحوادث

عند قيام المؤمنين لهم بدفع أقساط الالتزام لشركة التأمين، تقوم الشركة بإيداع هذه المبالغ في حسابها البنكي وبالتالي الحساب البنكي للشركة يرتفع.

ويجب الإشارة إلى أن الشركة تقوم بالتعويض للمؤمنين عن طريق الشيكات بينما دفع الأقساط يكون نقدا على مستوى الوكالة في قسم الإنتاج.

لمعالجة هذه العملية يتم تسجيل ما يلي:

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 30600901<br>32600601 | <br><br> | من حـ/الأقساط الواجبة الدفع "ت. الأضرار"<br>من حـ/الأقساط الواجبة الدفع "ت .الأشخاص" | xxx<br>xxx | <br><br> |
| | 51**231** | إلى حـ/ البنك | | xxx |
| 600001<br>602001 | <br> | من حـ/الفوائد" ت. الأضرار"<br>من حـ/الفوائد "ت. الأشخاص" | xxx<br>xxx | <br> |
| | 600901<br>602901 | إلى حـ/ تعديل مخصصات الحوادث " ت. الأضرار"<br>إلى حـ/ تعديل مخصصات الحوادث "ت .الأشخاص" | | xxx<br>xxx |

-يتم تسجيل الرسوم التابعة للعملية كما يلي:

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 306009002<br>326009002 | <br><br>51**31** | من حـ/الأقساط الواجبة الدفع(تأمينات الأضرار)<br>من حـ/الأقساط الواجبة الدفع(تأمينات الأشخاص<br>إلى حـ/ البنك | xxx<br>xxx | <br><br>xxx |
| 600001<br>602001 | <br><br>600901<br><br>602901 | من حـ/الفوائد "تأمينات الأضرار"<br>من حـ/الفوائد "تأمينات الأشخاص"<br>إلى حـ/ تعديل مخصصات الحوادث "ت .الأضرار"<br>إلى حـ/ تعديل مخصصات الحوادث "ت. الأشخاص" | xxx<br>xxx | <br><br>xxx<br><br>xxx |

## المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية للمخصصات الفنية

المخصص هو عبارة عن قيمة يتم حسابها واحتجازها من إيرادات المشروع لمقابلة خسارة ما غير محددة المقدار و مرجح حدوثها، أي أن المخصص هو نفقة واجبة الخصم قبل الوصول إلى النتيجة النهائية لأعمال المشروع بغض النظر عما إذا كانت هذه النتيجة ربحاً أم خسارة، و تعتبر عبئاً على الأرباح في حالة تحقق ربح و إضافة إلى الخسائر في حالة تحقق الخسارة، ويوضع المخصص في حساب الأرباح و الخسائر مثل النفقات الأخرى.
أي أن المخصصات تعتبر التزاما على المنشأة فهي حق من حقوق الغير و هم حملة الوثائق، و يمكن تعريف المخصصات الفنية في مجال التأمين على أنها ذلك النوع من المخصصات الذي يرتبط بطبيعة عمليات التأمين و الخصائص الفنية التي تميزها، وبالتالي يقتصر تكوين هذا النوع من المخصصات على الهيئات التي تزاول عمليات دون غيرها من الهيئات، وتمثل هذه المخصصات الفنية التزاما على هيئات التأمين قبل حاملي الوثائق و بالتالي تظهر في جانب الخصوم بالميزانية .

### المطلب الأول: مخصصات الشيكات غير المدفوعة

بالنسبة للشيكات غير المدفوعة وهي الشيكات التي لم يتم تحصيلها من قبل المؤمنين ووسطاء التأمين و بالتالي تعتبر بمثابة خسائر في القيمة بالنسبة للشركة، وهي حالات لا تحصل كثيرا لكن الشركة لديها مخصصات من هذا النوع من الخسائر إن تم حدوثها.

ويتم تسجيل تشكيل هذه المخصصات وتعديلها محاسبيا كما يلي:

**أولا: تشكيل المخصصات لسنة واحدة**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 68593 | | من حـ/مخصصات خسائر القيمة | xxx | |
| | 49193 | إلى حـ/خسائر القيمة للشيكات غير المدفوعة | | xxx |

**ثانيا: تشكيل المخصصات لأكثر من سنة**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 68193 | | من حـ/مخصصات خسائر القيمة | xxx | |
| | 49193 | إلى حـ/خسائر القيمة للشيكات غير المدفوعة | | xxx |

**ثالثا: تعديل المخصصات لسنة واحدة**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 68593 | | من ح/مخصصات خسائر القيمة | xxx | |
| | 49193 | إلى ح/خسائر القيمة للشيكات غير المدفوعة | | xxx |

**رابعا: تعديل المخصصات لأكثر من سنة**

*في حالة الارتفاع:

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 68193 | | من ح/مخصصات خسائر القيمة | xxx | |
| | 49193 | إلى ح/خسائر القيمة للشيكات غير المدفوعة | | xxx |

*في حالة الانخفاض:

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 49193 | | من ح/خسائر القيمة للشيكات غير المدفوعة | xxx | |
| | 68593 | إلى ح/مخصصات خسائر القيمة | | xxx |

## المطلب الثاني: مخصصات الديون المشكوك فيها

سبق وأن ذكرنا بأن من بين المهام التي تقوم بها شركات التأمين تقوم بمنح الديون للمؤمنين، وعند التأخر أو عدم تحصيل هذه الديون تقوم الشركة بتخصيص احتياطي لهذه الديون، وهو ما يعرف بالديون المشكوك فيها التي لم تتحصل عليها الشركة، ويتم تخصيص احتياطي الديون المشكوك فيها كما يلي:

-أقل من 06 أشهر لا يتم تشكيل مخصص

-أكثر من 06أشهر يتم تخصيص احتياطي بنسبة 30% من القيمة الإجمالية.

-02سنة يتم تخصيص احتياطي بنسبة 50%

-أكثر من 02 سنة تخصيص احتياطي بنسبة 100%

وتسجل مخصصات الديون المشكوك فيها محاسبيا كما يلي:

**أولا: معاينة الديون المشكوك فيها**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 41610 | | من حـ/ المؤمن له المشكوك فيه لسنة N | xxx | |
| 41611 | | من حـ/ المؤمن له المشكوك فيه لسنة N-1 | xxx | |
| 41612 | | من حـ/ المؤمن له المشكوك فيه لسنة N-2 | xxx | |
| 41613 | | من حـ/ المؤمن له المشكوك فيه لسنة N-x | xxx | |
| | 4110 | إلى حـ/ المؤمن له | | xxx |

**ثانيا: تشكيل مخصصات الديون المشكوك فيها**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 685941 | | من حـ/مخصصات الخسائر في القيمة | xxx | |
| | 49100 | إلى حـ/خسائر القيمة للمؤمن له N | | xxx |
| | 49101 | إلى حـ/خسائر القيمة للمؤمن له N-1 | | xxx |
| | 49102 | إلى حـ/خسائر القيمة للمؤمن له N-2 | | xxx |
| | 49103 | إلى حـ/خسائر القيمة للمؤمن له N-3 | | xxx |
| | 49104 | إلى حـ/خسائر القيمة للمؤمن له N-x | | xxx |

**ثالثا: تعديل المخصصات**

*في حالة الارتفاع:

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 685941 | | من حـ/مخصصات الخسائر في القيمة | xxx | |
| | 49100 | إلى حـ/خسائر القيمة للمؤمن له N | | xxx |
| | 49101 | إلى حـ/خسائر القيمة للمؤمن له N-1 | | xxx |
| | 49102 | إلى حـ/خسائر القيمة للمؤمن له N-2 | | xxx |
| | 49103 | إلى حـ/خسائر القيمة للمؤمن له N-3 | | xxx |
| | 49104 | إلى حـ/خسائر القيمة للمؤمن له N-x | | |

*في حالة الانخفاض:

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 49100 | | من حـ/خسائر القيمة للمؤمن له N | xx | |
| 49101 | | من حـ/خسائر القيمة للمؤمن له N-1 | xxx | |
| 49102 | | من حـ/خسائر القيمة للمؤمن له N-2 | xxx | |
| 49103 | | من حـ/خسائر القيمة للمؤمن لهN-3 | xxx | |
| 49104 | | من حـ/خسائر القيمة للمؤمن له N-x | xxx | |
| | 685941 | إلى حـ/ مخصصات خسائر القيمة | | xxx |

## المطلب الثالث: المخصصات الحسابية

هي صعبة الشرح نوعا ما كما يدل عنوانها، فهي تحسب وفقا لطرق رياضية، ولكن حسب قانون التأمينات فتعرف على أنها الفرق في الالتزامات الحالية لشركة التأمين و الالتزامات الحالية للمؤمن، بحيث يلتزم المؤمن له بدفع أقساط التأمين وفي المقابل تلتزم الشركة بدفع التعويض.

و يتم تقديره بمعرفة الخبراء لمقابلة التزامات الشركة مع حملة الوثائق في نهاية السنة المالية وفقا للأسس التي يعتمدها مجلس إدارة الهيئة، و هناك عوامل مؤثرة هي:

-القيمة الحالية لمبالغ التأمين (تحسب رياضيا).

-المنح لحملة الوثائق (وهي محددة أو يتم تقديرها).

-القيمة الحالية لصافي أقساط التأمين المحصلة من المؤمن لهم.

و يتم حساب الاحتياطي الحسابي كما يلي:

(القيمة الحالية لمبلغ التأمين+ منح لحملة الوثائق- القيمة الحالية الصافية لأقساط التأمين).

مخصص احتياطي تعويضات تحت التسوية: يتضمن هذا الحساب المتطلبات تحت التسديد لحملة

الوثائق حتى نهاية السنة المالية ولم يتم سدادها بعد، و كذا المتطلبات التي تكون قد حدثت ولم يبلغ عنها حتى تاريخ إعداد الميزانية، لذا تقوم شركة التأمين بتكوين مخصص بقيمة توقعية سيتم سدادها في الدورة المقبلة.

ويجب الإشارة إلى أن هذه المخصصات يتم حسابها على مستوى المديرية العامة (الجزائر العاصمة)

وليس على مستوى الوكالة.

التسجيل المحاسبي يكون كما يلي:

**أولا: تشكيل المخصصات**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 71524 | | من حـ/ مخصصات الالتزامات اتجاه الغير للتأجيل | xxx | |
| | 32040 | إلى حـ/ مخصصات الالتزامات اتجاه الغير | | xxx |

**ثانيا: معالجة المخصصات**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 32040 | | من حـ/ مخصصات الالتزامات اتجاه الغير | xxx | |
| | 71024 | إلى حـ/مخصصات الالتزامات اتجاه الغير للتأجيل | | Xxx |

**ثالثا: في حالة الارتفاع**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 60119 | | من حـ/تشكيل مخصصات الالتزامات اتجاه الغير | xxx | |
| | 3012 | إلى حـ/ liquidation gestion «provisions mathématiques» | | Xxx |

**رابعا: في حالة الانخفاض**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 3012 | | من حـ/ liquidation gestion «provisions mathématiques» | xxx | |
| | 60119 | إلى حـ/ مخصصات الالتزامات اتجاه الغير | | Xxx |

**خلاصة الفصل:**

من خلال هذا الفصل نستنتج أن المحاسبة هي الركيزة الأساسية للبيانات على مستوى الشركة وذلك لأنها تضمن التسجيل اليومي للعمليات المحاسبية التي تمت داخل الشركة و وضع البيانات في متناول مستخدميها، باعتبار أن كل المصالح المكونة للشركة مرتبطة بالمحاسبة حسب ما لاحظنا من خلال تواجدنا في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحيCRMA ، بحيث أنه لا يمكنه التوصل إلى نتيجة السنة المالية دون القيام بالمحاسبة.

أيضا من خلال دراستنا لمختلف التسجيلات المحاسبية للشركة وفقا للنظام المحاسبي لاحظنا انه هناك اختلاف كبير في التسجيل المحاسبي بين النظام المحاسبي المالي الجديد والمخطط الوطني المحاسبي، سواء من حيث من الدقة في التسجيل، وكذا اختلاف الحسابات في حد ذاتها بالإضافة إلى بعض العمليات الجديدة التي لم تكن تقوم بها الشركة في عمليات المخصصات على سبيل المثال الحوادث كانت تسجل محاسبيا بطريقة عادية جدا حيث يتم التصريح بالحادث، معاينة هذا الحادث، ثم التحصيل . لكن ابتداء من تطبيق SCF أصبحت الحوادث تخصص لها احتياطات خاصة بها وهو ما يعرف بمخصصات الحوادث للدفع .

ومن الملاحظ أن الجانب التطبيقي للمحاسبة يحتاج إلى كثير من التركيز والدقة في العمل، كما يحتاج إلى نظام رقابة داخلية جيد و فعال يتقاسم فيه قسم المحاسبة ومختلف الأقسام الأخرى المهام بانتظام.

خاصة وأن المحاسبة تقنية يتم تسيرها عن طريق الإعلام الآلي فلا يمكن مسك محاسبة في الوقت الحالي دون إعلام آلي لأنه يختصر كثيرا من الوقت والجهد.

# خـــــاتـمة

**الخاتمة :**

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع النظام المحاسبي المالي لشركات التامين الجزائرية الوصول الى معالجة الاشكالية التي دارت حول واقعية تطبيق النظام المحاسبي المالي على شركات التأمين ومن اجل ذلك قمنا بمعالجة هذا الموضوع من خلال الجمع بين الدراسة النظرية والدراسة الميدانية ، انطلاقا من فرضيات البحث .

حيث توصلنا الى ان لشركة التامين دور هام في التنمية الاقتصادية من خلال مساهماتها ولكي تؤدي هذا الدور فان عليها الاستمرار في تعظيم نموها بالشكل الذي يمكنها من الصمود وذلك من خلال التطوير والتحصيل المستمر في العمليات التأمينية والمخاطر التي تؤمن ضدها، وقد كان جانب المحاسبة في شركات التأمين السبيل الامثل والمحور الاساسي لتحسين وتسيير شركات التامين واهميته في اتخاذ القرارات ومدى قدرتها على توفير المعلومات الملائمة والموثوق بها للمسيرين ولمستخدمي قوائمها المالية في اطار النظام المحاسبي محكم.

**نتائج الدراسة :**

اهم ما توصلنا اليه خلال هذه الدراسة ما يلي :

* يتميز قطاع التامين عن باقي الانشطة بعدة خصائص اهمها خصوصية الحسابات .
* ساعد النظام المحاسبي في تنظيم المحاسبة في قطاع التأمين.
* للنظام المحاسبي دور ايجابي لتحسين وضعية المؤسسة وتحفيزها.
* كثيرون هم الأشخاص الذين يحصرون مفهوم المؤسسات المالية في الوظيفة البنكية التي ترتكز أساسا على الوظيفة الحسابية و في الواقع أن المؤسسات التأمينية لا تقل شيئا عن البنوك بل تعتبر أحد الموارد الأساسية لتمويل المشاريع التنموية .
* إن فعالية المؤسسات التأمينية ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى التحكم في التقنيات الحسابية التي تعتبر الوظيفة الإدارية المحورية لدى شركات التأمين، و أي خلل في عملياتها يؤدي إلى انعكاسات خطيرة سواء على المؤسسة نفسها أو على ميزانية الدولة بكاملها، و ما ينجر عن ذلك من تأخر في العملية التنموية .

**اختبار الفرضيات :**

بخصوص الفرضية الاولى المتضمنة ان التأمين أحد الركائز الأساسية التي تبنى عليها السياسة الاقتصادية التنموية في أي دولة، بخصوصها فإنا اكدنا صحتها وذلك راجع إلى توفير موارد مالية معتبرة لفائدة المشاريع المنتجة و تسهيل الائتمان و الحد من التضخم.

اما الفرضية الثانية المتضمنة ان من ضمن الوظائف التي تقوم بها شركات التأمين، منح الائتمان لعملائها فقد اكدنا صحتها وذلك إما مباشرة من خلال منح قروض لحملة وثائق التأمين كوسيلة ضمان للوفاء، أو بضمان الرهون العقارية أو بضمانات أخرى.

اما الفرضية الاخيرة التي تمثلت في ان من بين خصائص النظام المحاسبي في شركات التأمين نجد ضرورة ملائمة النظام المصمم لطبيعة، ظروف، وحجم عمليات شركة التأمين فأكدنا صحتها هي الاخرى واضافة عنها وجدنا ان محاسبة نشاط التأمين تتطلب تحليل أعمق وأوسع في ميدان اتخاذ القرارات وهي بذلك أكثر تعقيد وأكبر تكلفة.

**التوصيات والاقتراحات :**

* انشاء مراكز خاصة وذلك قصد تكوين اطارات متخصصة في محاسبة التأمين .
* اهم ما يجب التكفل به هو العمال في مجال المحاسبة بمختلف مسؤولياتهم ومستوياتهم.
* تكثيف المؤتمرات والندوات والملتقيات خاصة الدولية منها لتبادل وجهات النظر والاستفادة من خبرات بعض الدول العربية والاجنبية .
* اصلاح منظومة التعليم والتكوين المحاسبي انطلاقا من تحسين برامج التعليم وادخال منظومة التعليم والتكوين وفق المحاسبة القطاعية .

**الآفاق المستقبلية:**

من بين الافكار التي يمكن ان تكون اشكاليات لبحوث مستقبلية ما يلي:

* ماهي انعكاسات النظام المحاسبي المالي على الممارسة المحاسبية الجزائرية ؟
* الى اي مدى يوجد ارتباط بين النظام المحاسبي المالي الجزائري والنظام المحاسبي الفرنسي ؟
* فيما تكمن انعكاسات النظام المحاسبي المالي الجزائري؟

# قائمة المصادر والمراجع

## قائمة المراجع باللغة العربية:

### أولا: قائمة الكتب


* القرآن الكريم.
* أحمد أبو الروس، موسوعة الشركات التجارية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2002.
* أسامة عزمي سلام، شقيري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006.
* إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مبادئ التأمين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
* إيهاب معطي إبراهيم، حسن توفيق مصطفى، محاسبة المنشآت المالية، مكتبة، المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة01، 2009.
* ثناء محمد نعيمة، محاسبة شركات التأمين(الإطار النظري والتطبيق العملي)، دار إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة2002،01.
* عبد العزيز فهمي هيكل، مقدمة في التأمين، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 2001.
* عز الدين فلاح، التأمين(مبادئه، أنواعه)، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة01، 2008.

* حديدي معراج، مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1999.

* محمد رفيق المصري، إدارة الخطر والتأمين المنظور العلمي والعملي، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، الطبعة01، 1998.

* عبد الرزاق بن خروف، التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري، مطبعة حيرد،1998.

* عبد الغفار حنفي، أسواق المال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

* مختار محمود الهاني، التأمين التجاري والاجتماعي(الجوانب النظرية والأسس الرياضية)، مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة01، 2008.

* محمد السيد سرايا، المحاسبة في المنشآت المالية (البنوك التجارية وشركات التأمين)، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2008.

* حسين القاضي، مأمون حمدان، نظرية المحاسبة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، سوريا ،2007.

* محمود محمود السجاعي، محاسبة منشآت التأمين، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة01، 2006.

**ثانيا: القوانين**

* القانون المدني الجزائري "المادة619"، النص الكامل للقانون وتعديلاته على غاية 20جانفي 2005.

**ثالثا: مواقع الانترنيت :**

WWW.WASMIA.COM/JAZY/COM/24.PDF-1

-عبد الله محمد الزبيدي، دور إعادة التأمين في دعم صناعة التأمين2011/04/13.

WWW.KNOLE.GOOGLE.COM/K/3/OV7187-2

-بحث إعادة التأمين العقبات والحلول، للدكتور عجيل جاسم النشمي مقدم إلى مؤتمر وثاق الأول للتأمين التكافلي.2011/04/30

PHP t176،www.tammean.com/vb/ showthred3-

-طبيعة نشاط شركات التأمين.

www.Cu-Ghardaïa-etud.almontada.net/ t677-topic4

-نشاط التأمين في الجزائر

**رابعا: البحوث الجامعية**


* سعيدة عيساوي ،اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على شركات التأمين ، مذكرة ماستر ، جامعة ورقلة 2012.
* يحياوي سفيان ،نظام المحاسبة وطبيعة العمل المحاسبي ، مذكرة ماستر ،جامعة البويرة ،2015.
* طابية سليمة، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الابلاغ المالي الدولية ،مذكرة دكتورة، جامعة سطيف ، 2013.